ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: إصدارات الصكوك الخليجية سترتفع لتمويل العجز

- تحليل اخباري: بريطانيا غير جاهزة بعد لـ "بريكست"

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

ترامب يعتزم إعادة التفاوض بشأن اتفاقية نافتا مع المكسيك وكندا قريبا

(رويترز)

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه يعتزم إجراء محادثات قريبا مع قادة كندا والمكسيك لبدء إعادة التفاوض بشأن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

وأضاف ترامب خلال مراسم تأدية اليمين لعدد من كبار مستشاريه في البيت الأبيض "سنبدأ المفاوضات الخاصة بنافتا. سنشرع في إعادة التفاوض بشأن نافتا وبشأن الهجرة وأمن الحدود".

وكان ترامب قد تعهد أثناء حملته الانتخابية بإعادة التفاوض بشأن اتفاقية نافتا -التي بدأ سريانها في عام 1994 - في حالة انتخابه رئيسا كي تحصل الولايات المتحدة على شروط أفضل.

قال ديفيد ماكنوتون سفير كندا لدى الولايات المتحدة إن من الواضح أن العجز التجاري مع المكسيك والصين يمثل مصدر القلق الرئيسي لإدارة الرئيس ترامب.

وصرح للصحفيين في كالجاري في ألبرتا قبل اجتماع حكومي يستمر يومين ويركز على كيفية التعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة "لا أعتقد أن كندا محور التركيز على الإطلاق".

ويقول خبراء في مجال التجارة وأكاديميون ومسؤولون حكوميون إن كندا والمكسيك ستسعيان بدورهما للحصول على امتيازات كبيرة وإن من الصعب للغاية تغيير الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية الذي تنص عليه الاتفاقية. وتابعوا أن إعادة التفاوض ستستغرق عدة أعوام على الأرجح.

وقال ترامب إنه سيجتمع مع رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو ورئيس المكسيك انريكي بيينا نييتو لبدء العمل على تعديل اتفاقية نافتا.

تخارج رؤوس الأموال من الصين يناهز 728 مليار دولار في 2016

موقع أرقام

أشار تقرير حديث صادر من "ستاندرد تشارترد" إلى بلوغ رؤوس الأموال الخارجة من ثاني أكبر اقتصاد عالمي 728 مليار دولار خلال 2016، وهو معدل قريب من مستوى قياسي.

ويعد هذا الرقم قريبا من المستوى القياسي عند 744 مليار دولار عام 2015 بالتزامن مع تواصل تباطؤ النمو.

يأتي هذا في الوقت الذي ناهز فيه تخارج رؤوس الأموال 66 مليار دولار في ديسمبر/كانون الثاني انخفاضا من 75 مليار دولار في نوفمبر.

وتشير تقديرات محللي البنك أيضا إلى تراجع احتياطي البلاد من النقد الأجنبي بحوالي 41 مليار دولار الشهر الماضي لتنهي 2016 عند مستوى 3.01 تريليون دولار بالتزامن مع انخفاض قيمة اليورو والين والجنيه الإسترليني.

وتسبب تراجع هذه العملات الثلاثة في انخفاض قيمة الحيازة منها لدى الصين بحوالي 13 مليار دولار.

"تومسون رويترز": /77.8/ مليار دولار قيمة إصدارات الديون في الشرق الأوسط العام الماضي

/ وام /

قالت "تومسون رويترز" في تقريرها السنوي حول الاستثمار المصرفي في منطقة الشرق الأوسط الذي صدر إن قيمة إصدارات سندات الدين في الشرق الأوسط بلغت /77.8/ مليار دولار أمريكي العام الماضي بزيادة نسبتها /145/ في المائة مقارنة بعام /2015/ وهي أعلى قيمة سنوية مسجلة في المنطقة لأول مرة منذ بداية تسجيل هذه البيانات في عام /1980/.

وأوضحت تقديرات "تومسون رويترز" و"فريمان للاستشارات" أن رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط بلغت /820.8/ مليون دولار خلال العام الماضي بارتفاع نسبته /18/ في العام الماضي عن عام /2015/ وهي أعلى قيمة سنوية مسجلة لرسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية في الشرق الأوسط منذ /2008/.

وقال نديم نجار مدير عام تومسون رويترز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تعليق له على التقرير اليوم: "بدعم من إصدار المملكة العربية السعودية لسندات بقيمة /17.2/ مليار دولار في أكتوبر من العام الماضي وصلت قيمة إصدارات سندات الدين في الشرق الأوسط إلى /77.8/ مليار دولار".

وأفاد بأن المملكة العربية السعودية تصدرت قائمة الدول أكثر نشاطا في أسواق الديون بالشرق الأوسط بحصة تبلغ /29/ في المائة تليها دولة الإمارات وقطر.

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ولفت نجار إلى أن حجم إصدارات الديون الإسلامية على مستوى العالم ارتفع بنسبة /24/ في المائة لتصل إلى /37.9/ مليار دولار في العام الماضي مقارنة بالعام الذي سبقه.

وزارة المالية السعودية: التحويلات المالية للخارج لن تخضع لرسوم

(رويترز)

قالت وزارة المالية السعودية إنه لا توجد نية لدى المملكة لتطبيق رسوم حكومية على التحويلات المالية للخارج.

كانت صحيفة سعودي جازيت قالت إن مجلس الشورى السعودي سيبحث مقترحا بفرض رسوم ستة بالمئة على تحويلات الوافدين في إجراء قد يساعد على تقليص العجز الكبير في ميزانية المملكة.

وأوضحت الوزارة عبر حسابها الرسمي على تويتر يوم الأحد أن "المملكة ملتزمة بمبدأ حرية حركة رؤوس الأموال من وإلى المملكة بما يتسق مع التوجهات الدولية".

اختتام أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بتساؤلات أكثر من الإجابات

(كونا)

اختتمت الدورة الـ47 للمنتدى الاقتصادي العالمي أعمالها بتساؤلات أكثر من تلك التي حضر بها ثلاثة آلاف مشارك حاولوا عبر ندواته الـ400 العثور على أجوبة ولكن دون جدوى.

وأجمع مشاركون في المنتدى التقت بهم وكالة الأنباء الكويتية (كونا) إثر انتهاء فعالياته بمنتجع (دافوس) شرق سويسرا أمس الجمعة على ضرورة إيجاد حلول للحد من انتشار النعرات القومية في أكثر الدول الغربية ليبرالية ما يقوض المعايير التي قام عليها الغرب واستقر عليها منذ زهاء سبعين عاما.

وأضافوا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مثّل صدمة لأنصار الفكرة الأوروبية ككيان متكامل اقتصاديا وسياسيا مع غموض يشوب ما سيؤدي إليه هذا الانفصال على الجانبين الأوروبي والبريطاني وانعكاسها أيضا على الدول التي أبرمت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي وفيه بريطانيا إذ ستتغير مكتسبات تلك الاتفاقيات بعد الطلاق بين لندن وبروكسل.

وأكدوا أنهم أصبحوا في حيرة من أمرهم في كيفية التعامل مع الأزمات الانسانية المتفاقمة والتي تسجل يوما بعد آخر أرقاما قياسية سواء في عدد اللاجئين الذي أصبح الأعلى في تاريخ العالم الحديث أو أيضا الباحثين عن فرصة هجرة وكلاهما يتعرضون لصعوبات جمة خلال رحلات البحث عن مستقبل أفضل.

في الوقت ذاته، أطلت مشكلتا الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف برأسيهما على المنتدى إذ أصبحت الظاهرتان كالسرطان يتسلل إلى المجتمعات ويضرب في أي وقت وأي مكان.

وفي السياق ذاته، بدأ الشرق الأوسط في المنتدى منهكا من تأثير الصراعات في ليبيا واليمن والعراق وسوريا وانعكاسات تلك الأزمات على استقرار المنطقة بتشعباتها المختلفة لاسيما أن أبعاد الصراعات في تلك الدول تأخذ أيضا بعدا إقليميا.

كما كشفت ندوات المنتدى أن الفجوة بين الشمال والجنوب ليست اقتصادية فقط بل أيضا معرفية ورقمية إذ تتقدم التقنيات الرقمية في الشمال بوتيرة سريعة جدا لن تتمكن دول الجنوب من اللحاق بها.

ووصف المشاركون الذين تحدثت إليهم (كونا) هذا المشهد بأنه ضبابي مشوب بحالة من عدم اليقين وربما هي التي أدت إلى التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وصعود اليمين الشعوبي المتشدد في كل من ألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا ما قد يمكن فهمه على أنه فقدان ثقة المواطنين لاسيما من الشريحة المتوسطة في الأحزاب المصنفة على أنها معتدلة سياسيا.

ولوضع حلول تلك المشكلات كان المفترض أن توضع مسبباتها على الطاولة لتسهيل الحصول على حلول ولكن هنا أيضا كشفت ندوات المنتدى عن عدم توافق في الآراء في المسببات ومن ثم كان من الصعب صياغة حلول أو على الأقل وضع تصور لكيفية العثور على المسببات ثم الحلول.

وفي خضم هذا السجال توقف المنتدى أمام كلمتين يمكن وصفهما بالتاريخيتين أولاهما من الرئيس الصيني الذي قدم نفسه على أنه "يمثل بلدا يتبع النظام الشيوعي في سياساته وليبرالي رأسمالي في اقتصاده" في خليط ربما لم يكن يتوقع منظرو المدرستين الشيوعية والليبرالية ظهوره.

فالصين وضعت نفسها أمام المنتدى كأحد عناصر إعادة هيكلة النظام الدولي الجديد بقوة اقتصادية لا يستهان بها وثقل سياسي قوي سواء على الساحة الاقليمية أو الدولية ما يجعلها عنصرا لا يمكن إغفاله على الإطلاق.

وفي الوقت ذاته حاولت بريطانيا عبر كلمة رئيسة وزرائها إعطاء الانطباع بأنها بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي سوف تكون رأس حربة الليبرالية الاقتصادية ولعب دور رئيسي في المنظمات الأممية والدولية على حد سواء استنادا إلى خبراتها في التعامل مع مختلف الثقافات والأعراق منذ كانت امبراطورية لا تغيب عنها الشمس.

وبين هذين القطبين غاب من يتحدث باسم الإدارة الأمريكية الجديدة والإجابة عن الكثير من التساؤلات التي تطرح نفسها، كما أخفق الأوروبيون في تقديم تصور لما يعتزمون القيام به لاستعادة ثقة المواطنين بهويتهم الأوروبية والفكر الليبرالي الذي يمثل العمود الفقري للفكرة الأوروبية.

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وربما تكون إحدى أهم إيجابيات المنتدى تأسيس شراكة فريدة من نوعها بين شركات كبرى ومنظمات أممية ودولية إنسانية لتسهيل آليات التعامل مع الأزمات الإنسانية التي تجتاح العالم ولا تلوح في الأفق بوادر لنهايتها.

وتشير خلاصة النقاشات التي دارت في هذه الدورة مع الحوارات التي أجرتها (كونا) مع لفيف من المشاركين فيها إلى أن العالم الآن يشهد "نقطة تحول تاريخية تدخل فيها العولمة مرحلة جديدة وتعاد فيه صياغة الكتل السياسية والاقتصادية في كيانات متعددة الأقطاب."

وأعرب المتحدثون إلى (كونا) عن اعتقادهم أن هذا الوضع الشديد الحساسية والملتهب يتطلب عقلانية شديدة من القوى الجديدة والتقليدية في هذا العالم لأن أي موقف خطأ قد يحدث في الوقت الخطأ لن يكون محمود العواقب.

السياحة العالمية تواصل نموها بـ3.9% رغم التحديات

العربية.نت

قالت منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة إن الطلب على الساحة العالمية، ظل مرتفعاً في العام الماضي رغم التحديات.

وأضاف تقرير المنظمة، أن السياحة سجلت نمواً بنسبة 3.9%، ليصل عدد السائحين في العالم إلى 1235 مليوناً وفق أحدث الإحصاءات. وارتفع عدد السائحين لمدة ليلة واحدة، بمقدار 46 مليون سائح.

وسجلت السياحة العالمية نمواً العام الماضي للعام السابع على التوالي، منذ الأزمة العالمية عام 2009. واستقبلت منطقة الشرق الأوسط 54 مليون سائح في العام الماضي، وفقا لصحيفة "البيان."

التأثير على مصر:

نرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى ان الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجيا وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

ونشير إلى أنه على الرغم من عدم ظهور المتغيرات الدولية الاقتصادية بصورتها الكاملة على الاقتصاد المصري حتى الآن من الضروري التنبيه إلى أن هذا الوضع قد يشهد تغيرا كبيرا في ضوء ما تقوم به مصر حاليا من إصلاحات وما يتم من محاولات دؤوبة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: إصدارات الصكوك الخليجية سترتفع لتمويل العجز

صحيفة القبس الكويتية:

قال تقرير لشركة كامكو للاستثمار إنه يتوقع لبعض الأحداث الرئيسية التي شهدها عام 2016، مثل خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ونتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، أن ينتج عنها انعكاسات طويلة الأجل من شأنها التأثير على نمو الاقتصاد العالمي. كما يتوقع ارتفاع مستويات عدم اليقين، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث تقلبات على مستوى كل فئات الأصول. إضافة إلى ذلك، يبدو أن التركيز قد بدأ في التحول بعيداً عن الأسواق الناشئة ويتوجه نحو الأسواق المتقدمة كما شهدنا على مدار العام، في محاولة من قبل المستثمرين للاستفادة من الارتفاع الكبير لمعدلات النمو الاقتصادي الأميركي في أعقاب النتائج غير المتوقعة للانتخابات الأميركية.

وأضاف التقرير، يعتبر عام 2016 نقطة تحول على عدة أصعدة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بأسواق رأس المال، حيث شهدت دول مجلس التعاون الخليجي قدراً عالياً من التقلبات في سوق رأس المال الأساسي الخاص بها، ألا وهو سوق الأوراق المالية، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط، في حين اضطرت الحكومات إلى اللجوء إلى سوق الدخل الثابت غير المستغل لتمويل عجز الموازنة بما أعطى دفعة لازدياد عدد الأدوات المتوافرة على نطاق أدوات الدخل الثابت.

وتشكل السندات جزءاً ضئيلاً من إجمالي أصول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بباقي اقتصادات العالم.

ووفقاً لأحدث البيانات المتوافرة ضمن تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2014، فإن المتوسط العالمي لإجمالي سندات الدين كنسبة من الحجم الإجمالي لسوق رأس المال (إجمالي القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية، موجودات البنوك، وسندات الدين) يبلغ نسبة 35 في المائة، إلا أنه بلغ نسبة 7 في المائة فقط بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو المستوى الأدنى في العالم. إضافة إلى ذلك، فإن نصيب الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان أيضاً الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الصعيد الإيجابي، شهد عام 2016 عودة لإصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدافع من الإصدارات السيادية لتمويل نفقات الموازنة.

وقد بلغت إصدارات السندات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2016 أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية، حيث سجلت 75.8 مليار دولار أميركي بنمو بلغت نسبته 81 في المائة على أساس سنوي.

بينما واصل سوق الصكوك تراجعه المستمر على مدى السنوات الأربع الماضية. ووفقاً لموطن الإصدار، سيطرت السعودية على السوق في عام 2015، في حين كان عام 2016 من نصيب البحرين وقطر حيث تحول تركيز السعودية نحو إصدار السندات العالمية عوضاً عن تركيزها السابق على سوق الصكوك. أما فيما يتعلق بنوع الأداة، فكانت الإجارة هي الهيكل المفضل.

وكان تراجع إصدار الصكوك السيادية في عام 2016 لمصلحة السندات التقليدية العالمية بهدف الاستفادة من السيولة المتوافرة لدى المستثمرين الدوليين هو السبب الرئيسي لتراجع إجمالي إصدارات الصكوك خلال عام 2016. إلا ان تقرير "كامكو" يرى أنه يوجد فراغ بالنسبة للمستثمرين المحليين على صعيد الصكوك، بما من شأنه أن يزيد من جاذبية الإصدارات المستقبلية.

وتوقعت «كامكو» أن تكون ماليزيا أكبر مصدر للصكوك في عام 2017، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض حصة الدولة نتيجة لسياسات بنكها المركزي، ولفت التقرير إلى أن هذا التراجع سيعادله ارتفاع إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوقع لها التطرق إلى سوق الصكوك بهدف تمويل عجز الموازنات.

إلا أن أدوات تمويل الدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال تمثل جزءاً ضئيلاً من إجمالي سوق رأس المال مقارنة بالأسواق العالمية الأخرى. وقد كان نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو الأدنى مقارنة بكل الأسواق الإقليمية الأخرى على مستوى العالم.

كما أنه على الرغم من النمو القوي، إلا أن التمويل الإسلامي لا يزال يمثل حصة ضئيلة من إجمالي الأصول المالية العالمية.

حيث بلغ إجمالي أصول قطاع البنوك العالمي 162 تريليون دولار أميركي بنهاية عام 2015 مقابل 1.5 تريليون دولار أميركي فقط لأصول البنوك الإسلامية.

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وحافظت دول مجلس التعاون الخليجي على ريادتها الإقليمية من حيث الأصول، بإجمالي 922 مليار دولار أميركي نظراً لمساعدة الميزانيات القوية في امتصاص صدمة تراجع أسعار النفط.

هذا وتبحث اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد عن مصادر بديلة لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى القائمة في المنطقة. كما يتم تشجيع القطاع الخاص على المشاركة، وهو أمر من شأنه ان يتطلب سوقاً جيد التنظيم للدخل الثابت كمصدر للتمويل. إلا أنه يتوجب على الحكومات قيادة السوق من حيث إصدار السندات لكل آجال الاستحقاق، حتى يتوافر «منحنى العائد» الذي يمكن استخدامه لتسعير الأوراق المالية الأخرى ذات الدخل الثابت.

ومع رفع أسعار الفائدة المتوقع للفيدرالي الأميركي في عام 2017، فإن الجهات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستتفاعل وفقاً لسياسات الفيدرالي الأميركي نظراً لارتباط عملات معظم تلك الدول بالدولار. كما أن تراجع أسعار النفط يعد من الأسباب الجوهرية لانخفاض مبادرات الإنفاق في الدول المصدرة للنفط. إلا أنه مع تحسن رؤية أوضاع السوق واتجاه أسعار النفط نحو الصعود، فإنه من المتوقع أن تتلقى دورة الاستثمار دفعة من كل من إصدارات الحكومة والشركات التي يتوقع لها أن تتطرق إلى أسواق السندات والصكوك.

ويعد دور الحكومات حاسماً في تطوير سوق الدخل الثابت على نطاق واسع في المنطقة. فعلى الصعيد الإيجابي، فإن تراجع أسعار النفط قد دفع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي نحو التطرق إلى سوق السندات التقليدية العالمي الذي نرى أنه سيكون محركاً نحو المزيد من الإصدارات المحلية. كما أن تزايد مستوى التنظيم المؤسسي لأسواق الدخل الثابت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من شأنه زيادة اتساع السوق في المنطقة.

التأثير على مصر:

* تبرز أهمية الصكوك في الوقت الراهن من اتساع نطاق تطبيقها، على المستوى الإقليمي والدولي، حيث اتجهت المؤسسات المالية والمصرفية إلى تبني تطبيق هذه الصكوك كأحد مصادر التمويل التي تلائم رغبات العديد من المستثمرين، كما أن سوق الصكوك قد نمت وزاد استخدامها بشكل ملحوظ في العقد الأخير .

* هناك اتفاق عام على أن الصكوك تعد أحد أدوات التمويل الهامة التي تلعب دورا بارزا في تمويل الاستثمار تستخدمها الشركات الخاصة والبنوك والحكومات وغيرها من الجهات الاعتبارية لتمويل أنشطتها ومشروعاتها المختلفة أو التوسع فيها.

* هناك ضرورة للاستفادة من هذه الأداة في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتنويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصادي القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنويع مصادر تمويلها، ولتلبية احتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك، وكذلك تفضيل العديد من المستثمرين لهذه الأداة من أدوات الاستثمار.

* يستلزم تفعيل هذه الأداة حاليا أن يُعاد النظر في القانون رقم 10 لسنة 2013 في شأن إصدار قانون الصكوك خاصة بعدما شابه من لغط شعبي واقتصادي على مستويات كثيرة نتيجة العوار التشريعي الذي شهده وتسبب في تعطيل هذه الأداة التمويلية الهامة حتى الآن مع إدارج باب للصكوك ضمن قانون سوق المال.

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: بريطانيا غير جاهزة بعد لـ"بريكست"

صحيفة القبس الكويتية

قال رئيس قسم التحليلات الشاملة في "ساكسو بنك" كريستوفر ديمبك في مقال إنه إذا أرادت المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي بصورة تامة، فإن ذلك يقتضي منها تغيير هيكلية اقتصادها بشكل كامل بحلول 2019.

وأضاف: ما من شك أن الأحداث السياسية التي سيشهدها الربع الأول من العام الجاري (الانتخابات الرئاسية الألمانية في 12 فبراير، والانتخابات الهولندية العامة في 15 مارس، وبدء المملكة المتحدة بتنفيذ المادة 50 مع نهاية مارس)، ستكون الأكثر خطورة من نوعها بحكم ما تتمتع به بريطانيا ومنطقة اليورو من ثقل اقتصادي، إذ تمثّلان 3.9% و15.7% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي محتسباً بالدولار.

وتتمثّل أهم آثار البريكست حتى الآن في انخفاض قيمة الإسترليني، (وهو العامل الآخر الذي يوضح سبب ما تعانيه المملكة المتحدة حالياً من عجز في الحسابات الجارية التي تقارب نسبتها 7% من الناتج المحلي الإجمالي)، إذ هبطت العملة البريطانية بواقع 17% تقريباً أمام الدولار، ونحو 9.3% أمام اليورو منذ 23 يونيو الماضي.

من المؤكد أنه من المبكر جداً الحديث عن نشوء فلسفة سياسية جديدة في المملكة المتحدة، غير أنّنا نستطيع أن نرى بأن تيريزا ماي أجرت تحليلاً شاملاً للأسباب التي أفضت إلى فوز مؤيدي الخروج من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء، وبدأت العمل على صياغة الحلول الممكنة، التي سيكون عليها مواصلة تطويرها خلال الأشهر القليلة القادمة. وعلى النقيض من سابقيها، الذين كانوا يميلون إلى الحد من صلاحيات الدولة، فإن ماي ترى أن الحكومة تعتبر حلاً وليست مشكلة، وعليها أن تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1- تقليص التفاوت المالي والجغرافي الذي وصل إلى مستويات عالية جداً خلال الأعوام القليلة الماضية، لدرجة أن حصة الـ1% الأغنى في البلاد من الدخل نمت لتبلغ المستويات التي سجّلتها قبل 80 عاماً (عند 14%) مقابل أدنى نقطة تاريخية سجّلتها عند 6% خلال السبعينات.

2- فرض متطلبات تنظيمية مالية تضمن السلامة وتوافر الأسس الراسخة، بهدف الحد من السلوكيات الأنانية التي تسبّبت بالأزمة المالية العالمية.

3- استخدام الإنفاق العام كوسادة وقائية لامتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، بما فيها إجراءات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وتبدو سياسات تيريزا ماي واعدة، غير أن الأوان ما زال باكراً جداً للحكم عليها بما أنها لم تنفذ أي شيء عملياً بعد، مع الإشارة إلى أن الخروج التام من الاتحاد الأوروبي يقتضي تغيير الهيكلية الاقتصادية للمملكة المتحدة بشكل كامل بحلول 2019 (وهو الموعد المعتمد للخروج)، وهي فترة قصيرة للغاية من دون أدنى شك.

تحديات

وهناك ثلاثة تحديات رئيسية مباشرة سوف يواجهها الاقتصاد البريطاني خلال 2017:

1- ارتفاع مستوى التضخم: يؤدي انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني- والذي من المستبعد أن يتغير في المدى المنظور – إلى رفع معدلات التضخّم عن طريق الواردات (من المتوقع أن تبلغ نسبته 2.4% في 2017 و2.5% في 2018)، مما سيؤثر سلباً على القدرة الشرائية للعائلات البريطانية، لا سيما أن هذه المشكلة ستغدو أكثر تعقيداً بحكم الارتفاع العالمي في أسعار السلع (تم تسجيل ارتفاع بنسبة 4.70% في نوفمبر 2016 قياساً بنوفمبر 2015). وفي حين ما زالت الرواتب حتى الآن تنمو بالقدر الكافي لموازنة هذا التضخم جزئياً (تم تسجيل نمو بنسبة 2.3% وفقاً لأحدث البيانات)، إلا أنه ليس من المتوقع لهذا الحال أن يستمر في 2017 إن تحققت التوقعات حيال التضخم. وعلى المدى المتوسط من المرجح أن يؤدي هبوط الجنيه الإسترليني إلى تفضيل السلع المحلية على تلك المستوردة حيثما أمكن، ولكن حتى في هذه الحالة لن يبلغ نمو القوة الشرائية المستوى المطلوب.

2- المخاوف المتعلقة بالرواتب: في الفترات الاقتصادية العادية يكون من المتوقع لمعدلات التوظيف الكاملة أن تؤدي إلى رفع الرواتب، غير أن ذلك قد لا ينطبق على الشركات البريطانية التي قد يتم تشجيعها على تأجيل خططها التوظيفية نظراً لحالة انعدام اليقين التي يتسم بها الواقع الاقتصادي الراهن، حيث إنّه من المتوقع لبدء تنفيذ المادة 50 أن يؤثر سلباً بشكل ملموس على هذه الشركات، الأمر الذي قد يدفعها إلى تجميد أي أنشطة توظيفية.

3- التنافسية على المحك: من المفترض بانخفاض قيمة الجنيه الإسترليني من الناحية النظرية أن يساعد الاقتصاد البريطاني في هذه الفترة من انعدام

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

اليقين، غير أن المكاسب الحقيقية تبقى محدودة بحكم محدودية مرونة أسعار الصادرات. وقد توصلت دراسة أجراها المكتب البريطاني المسؤول عن الموازنة إلى أن انخفاض الأسعار نسبياً بمقدار 1% سيؤدي إلى ازدياد بنسبة 0.41% فقط في الصادرات (باستثناء المنتجات النفطية) بعد تسعة أرباع. وهي نسبة ضئيلة عند المقارنة مع فرنسا مثلاً، والتي يؤدي فيها انخفاض كهذا إلى ارتفاع بنسبة 0.8% في الصادرات.

وبالتالي يمكن الاستنتاج بأن المكاسب التي من المتوقع أن تجنيها الشركات البريطانية على صعيد تنافسية الأسعار كنتيجة لانخفاض الإسترليني لن تكون حاسمة بالقدر الذي يتم افتراضه في معظم الأحيان. وبينما قد يشكّل خفض الضرائب المؤسسية حافزاً للشركات كي تستثمر على المدى القصير، غير انّه سيكون على المملكة المتحدة تنفيذ خطة طموحة لإنعاش القطاع الصناعي في حال فشلها في التوصل إلى اتفاقية ارتباط مناسبة مع الاتحاد الأوروبي.

وستؤدي هكذا خطة إلى إنفاق غير مضبوط في العجز، مما سيرفع عبء المديونية الذي سيتجسد على شكل توتر في أسواق السندات (تضاعفت السندات السيادية البريطانية البالغ أجلها 10 سنوات بمقدار 2.3 منذ بلوغها أدنى نقطة سنوية لها)، وسيترافق ذلك بالتأكيد مع خفض التنصيف الائتماني للبلاد.

التأثير على مصر:

إن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كما ترى العديد من المصادر لن يقف عند حدود أوروبا ولكنه سيصل بلا أدنى شك إلى دول عديدة بالعالم من بينها مصر والتى تتمتع بشراكات تجارية مع الاتحاد الأوروبى، ولكن حتى الآن فإن هذا التأثير غير محسوبة عواقبه على الاقتصاد المصري، فهناك تساؤلات حول موقف صادرات الدول المختلفة - ومنها مصر – للاتحاد الأوروبى، ومدى التزام بريطانيا بالاتفاقيات الدولية المبرمة فى إطار الاتحاد الأوروبي ومن أهم اتفاقية الشراكة الأوروبية، وهل سيتم الخروج من لحظة الاستفتاء أم يؤجل لفترة بعدها.

لهذا، فإن هناك ضرورة لمراجعة بنود الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية وقياس مدى إمكانية إحلالها بمنتجات أرخص نتيجة قرار الانفصال أو وجود فرص أكبر لتصدير سلع وخدمات مصرية مقابل سلع وخدمات إنجليزية كانت تحصل على ميزة تفضيلية نتيجة وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي مع ضرورة مراقبة أداء البورصة المصرية والتعاملات فيها بصورة دقيقة خلال الفترة الحالية خاصة وأن هناك أسهما مصرية مدرجة ببورصة لندن وإعداد بدائل سريعة للتعامل مع أي اضطرابات محتملة قد تحدث في حالة صدور القرار البريطاني بالانفصال لتحجيم أثرها علي البورصة المصرية.

كما أن قرار الانفصال قد يؤدي الي خروج استثمارات من بريطانيا للبحث عن ملاذات آمنة ومن ضمنها استثمارات خليجية قد تكون متاحة لمصر في حالة إعداد خطة عاجلة لاجتذاب جانبا منها مع التنوية إلى أن اتساع الفجوة التضخمية بين مصر وشركائها التجاريين الرئيسيين بالاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وبالتالي، استمرار إيذاء الصادرات السلعية، لهذا فإنه يجب الإسراع في الإجراءات الاقتصادية على فترة زمنية مناسبة للتحسين من بيئة الاستثمار ككل بشكل ملحوظ.

كما أنه بعد خروج بريطانيا فإنه من المتوقع أن تكون هناك حركة ركود في التجارة العالمية، ومعناه انخفاض في الإيرادات من التبادل التجاري سواء الصادرات أو حركة الملاحة، وبالتالي لابد من دراسة تلك التحركات والتوقعات حاليا والعمل على إيجاد بدائل، ويجب النظر إلى أن استثمارات الخليج هي أكبر مصدر للاستثمار في مصر فيما تأتي بريطانيا في المركز الثاني، ونلحظ حاليا تخارج خليجي من بريطانيا، لذا فإنه ينبغي على مصر أن تكون لديها خطة لجذب تلك جزء من تلك الاستثمارات، وهو ما يتطلب وجود حوافز لمناخ الأعمال.

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات، محققة مكاسب أسبوعية، مع تراجع قيمة الين مقابل الدولار ومكاسب القطاع المالي المدعومة بتكهنات رفع أسعار الفائدة الأمريكية.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.35% إلى 19467 نقطة ليسجل مكاسب أسبوعية بنسبة 1.7%، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.25% 1549 نقطة قرب أعلى مستوياته في عام.

وأظهرت البيانات الرسمية انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين الرئيسي بنسبة 0.2 % خلال ديسمبر مقارنة بما كان عليه خلال نفس الفترة في عام 2015، وبعدما تراجع بنسبة 0.4% خلال نوفمبر.

واستقرت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة عقب استيعاب بيانات اقتصادية ضعيفة بالتزامن مع ضغوط على قطاع الطاقة، ولكن المؤشرات الرئيسية حققت مكاسب أسبوعية.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 7 نقاط إلى 20093.7 نقطة، كما انخفض مؤشر "S&P 500" الأوسع نطاقاً (- نقطتين) إلى 2294.7 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "نازداك" (+ 5.6 نقطة) إلى 5660.7 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة 1.3%، كما ارتفع "نازداك" 1.9%، في حين سجل مؤشر "S&P 500" القياسي مكاسب بنسبة 1.1%.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.3% أو حوالي نقطة واحدة إلى 366.4 نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية بنسبة 1.1%.

وانخفض مؤشر "داكس" الألماني (- 34 نقطة) إلى 11814 نقطة، كما انخفض مؤشر "كاك "الفرنسي (- 27 نقطة) إلى 4840 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "فوتسي 100 "البريطاني (+ 23 نقطة) إلى 7184.5 نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير عند التسوية بنسبة 0.1% أو 1.40 دولار إلى 1188.40 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بنسبة 1.4%.

وفي أسواق النفط، انخفض "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.1% أو 61 سنتاً وأغلق جلسة نيويورك عند 53.17 دولار للبرميل وسجل مكاسب أسبوعية بنسبة 1.4%، بينما تراجع خام "برنت" بنسبة 1.3% أو 72 سنتاً وأغلق جلسة لندن عند 55.52 دولار للبرميل.

وبالنسبة للبيانات الاقتصادية، تباطأ نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.9% خلال الربع الأخير من العام 2016، في حين انخفضت طلبيات السلع المعمرة 0.4% في الشهر الماضي، بينما ارتفع مؤشر "ميتشجان/رويترز" لثقة المستهلكين بنسبة 0.3% ليصل إلى 98.5 في يناير، وهو المستوى الأعلى منذ عام 2004.

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

لازالت الأسواق العالمية تشهد تحركات عرضية مع ميل ناحية الارتفاع في ظل حالة الترقب لتطورات القرارات الامريكية الأخيرة بالاضافة إلى ظهور بدايات لعملية تخارج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وذلك وسط مؤشرات اقتصادية متباينة.

من جانبها حققت البورصة المصرية خلال تعاملات الأسبوع الجاري المقتصر على 4 جلسات بسبب عطلة ثورة 25 يناير وعيد الشرطة مكاسب بلغت 16 مليار جنيه ليبلغ رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة نحو 628.4 مليار جنيه مقابل 612.4 مليار جنيه في الأسبوع السابق له بنسبة ارتفاع بلغت نسبته 2.6 في المائة .

وذكر التقرير الأسبوعي للبورصة المصرية ارتفاع أداء مؤشرات السوق الرئيسية بشكل جماعي حيث قفز المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية «إي جي إكس 30» بنحو 2.22 في المائة ليبلغ مستوى13091نقطة، كما مالت مؤشرات السوق الثانوية للارتفاع حيث سجل مؤشر «إي جي إكس 70» للأسهم الصغيرة والمتوسطة زيادة بنحو 3.89 فى المائة ليغلق عند مستوى 478 نقطة، فيما ارتفع مؤشر «إي جي إكس 100» الأوسع نطاقا بنحو 4.7 في المائة ليصل إلى مستوى 1181 نقطة، وفيما يتعلق بمؤشر«إي جي إكس 20» متعدد الأوزان فقد سجل ارتفاعا بنحو 0.4 فى المائة ليبلغ مستوى 12617 نقطة.

لازلنا نؤكد على ضرورة القيام بإجراءات تحفيزية جديدة للبورصة المصرية لزيادة العمق المالي والمرونة الاستثمارية لها، وذلك باتمام التعديلات التشريعية المطلوبة واتخاذ خطوات أسرع نحو طرح شركات وأدوات مالية جديدة بالبورصة خلال الفترة القادمة مع ضرورة حسم الموقف بالنسبة لموقف الدولة بخصوص فرض ضريبة دمغة على تعاملات البورصة المصرية.

تنبيهام :

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز . ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.